أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا
المجلد الأول، العدد الأول (٢٠١٠). ص ص ١-٢١

ظواهر التراكيب المتعلقة بالجملة المحولة
دراسة في العلاقة البنائية والدلالية من منظور علم نحو النص

فايز أحمد محمد الكومي [*]

الملخص: *كثر استخدام الجمل الاسمية والفعلية في اللغة الحدثية لغة الشعر الفلسطيني، ولكن هناك ظواهر برزت في الاستخدام، وخاصة مع الجمل المحولة والجملة الاسمية الأصلية المكونة من المبتدأ والخبر، وبالتالي فإن هذا البحث اشتمل على دراسة لهذه الظواهر المتعلقة بالجملة المحولة والتي انتقلت بالتسمية من الجملة الاسمية إلى الجملة التي تصدرها الفعل الناسخ، وبالتالي لجأ الباحث إلى دراسة الأبنية والتراكيب التي اشتملت عليها الجمل في الشعر الحديث، وتم رصد الظواهر من خلال دراسة وقراءة ديوان الشعر للشاعر حسين خضر الصياد، علماً أن هذا الديوان لم يتعرض أحد لدراسة قضاياه اللغوية واللغة التي استخدمها الشاعر فيه. وتعد دراسة الأبنية والتراكيب من الناحية النحوية الدلالية من الدراسات الحديثة والتي ترتبط إلى حد بعيد بالنصوص، بالإضافة إلى علم النص ونحو النص، والذي يعتمد على عدة ركائز من أبرزها نحو الجملة وقد أشار الباحث إلى استخدام الأفعال والنظام المحول بالإضافة إلى العلاقات الدلالية بين العناصر اللغوية المستخدمة، وما لهذه العناصر من أثر في البناء على المستوى الأفقي والرأسي في النص. وتناول البحث الأفعال الناقصة (كان) أم الباب ودراستها كفعل، والردود على أنها ليست بأداة وكذلك بعض الصور الفعلية التي تلازمها ما النافية، وما المصدرية مع توضيحات للدلالات الناجمة عن الاستخدامات لهذه الأفعال.*

الكلمات المفتاحية: *ظواهر التركيب، الجملة المحولة، علم نحو النص.*

Abstract: *The noun clause and the verbal clause are used in the modern language, the poetry language but certain phenomena have appeared specially, the exchanged and the basic noun clause formed of the noun and the predict. There fore this report includes study of these related to the exchange sentence which are included in the sentences in the modern poetry. This appear in the study of Hussein Khader Al sayad the poet. This book which nobody has discussed or studied its language. Grammatically, this study of structure is considered as a modern study which is related with the context in stead of the scientific context and the eprammatical contest as well. It depends on many pillars the most important of them is the grammatical (syntax). The research shows the usage of verbs and the exchanged system instead of the relation between the factors of the language; taking into consideration the effect of these factors in the form or structure of the sentence across and down in the context. This research studied the verb (was) and has taken it as a verb and replies which say that it is not an article, Further more, one certain verbal pictures which are accompanied with the negative article .Beside clarifying the symbolic signal as a result of using such verbs.*

[*] جامعة القدس المفتوحة- فلسطين، fays002@yahoo.com.

المقدمة:

تستخدم الجمل الاسمية والفعلية في اللغة بشكل موسع، وهذان النوعان يعدان الأساس في الجمل وبناء النص على المستوى الأفقي والمستوى الرأسي، وبالتالي فإن الجملة الاسمية تختلف عن الجملة الفعلية من حيث المبنى والمكوِّن، غير أن هذا لا يعد فاصلاً بين الجملتين، فيلاحظ على النوعين أن بينها تداخلاً، فقد تستخدم الجملة الفعلية في الجملة الاسمية خاصة إذا وقعت خبراً للمحور (المبتدأ) مما يعني أن عملية الرصف والسبلُ والمقام يقتضي هذا الأمر، ولذا يصعب استخدام الجملة من نمط واحدٍ على كافة المستويات التي يحتاج إليها النص من خلال الرصف والاستخدام.

وفى هذا البحث يتناول الباحث ظاهرة من الظواهر اللغوية المستخدمة وخاصة الجملة، وبداية لا يمكن حصر الحديث في الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية نظراً لوجود تداخل بين النوعين على وجه التحديد في حالة دخول الناسخ على الجملة، خاصة إذا ورد الناسخ بصورة الفعل، والذي يعمل في اسمين معاً، لذا ينبغي توضيح هذه القضية من خلال الاستخدام للمكون الاسمي والمكون الفعلي، وبالتالي فإن المكون الفعلي له ما يلزمه، والمكون الاسمي له ما يلزمه، إلا أن المحاور تختلف من عنصر إلى آخر، فالعنصر يتمتع بقوة، غير أن هذه القوة تختلف من المكون الاسمي إلى المكون الفعلي أو المركب الفعلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجملة الاسمية تخضع لظواهر تركيبة، غير أن هذه الظواهر تختلف من ظاهرة إلى أخرى وأعني على وجه التحديد استخدام الأفعال الناسخة وعملها في الجملة وبالتالي فإن الباحث يقوم بعرض القضايا التالية في البحث:

١- مفهوم التحويل.
٢- الحملة الاسمية والمسمى مع النسخ.
٣- الدلالة والارتباط الزمني.
٤- الأنماط في النصوص (الجملة المحولة).

وبعد توضيح هذه القضايا وبيان آراء النحاة، وتوضيح هذه الآراء يقدم الباحث نتائج لهذه الدراسة التي تتناولها، والتي تعد ضمن الدراسات اللغوية التطبيقية في اللغة المعاصرة. وبالتالي فإن هذه النتائج مرتبطة إلى حد بعيد وعميق بالبحث وما اشتمل عليه من قضايا تركيبية تتعلق بالجملة الفعلية والجملة المنسوخة، التي دخل عليها العامل (الناسخ).

أهداف البحث:

١) دراسة الظواهر المتعلقة بالجملة المحولة.
٢) بيان المسمى الحقيقي للجملة بعد النسخ.
٣) التفريق بين المركبات الاسمية والفعلية.
٤) بيان قوة المركب الاسمي وقوة المركب الفعلي.
٥) أثر قوة المركب في الجملة والنص.
٦) توضيح الجانب الزمني للأفعال العاملة في الجملة ومكوناتها.

التمهيد:

تخضع الجملة الفعلية والجملة الاسمية لظواهر متنوعة، ولكن هذه الظواهر تختلف من ظاهرة إلى أخرى، فالمركبات الاسمية تدخل عليها عوامل حرفية وكذلك تدخل المؤثرات الحرفية على المركبات الفعلية غير أن المركبات الاسمية تدخل عليها الأفعال، ولكن المركبات الاسمية التي تشكل في حد ذاتها بداية انطلاق لتحديد النوع لجملة ما تخضع لمؤثر زمني (الفعل) وبالتالي لا يمكن التعامل مع هذه الأفعال العاملة المؤثرة كباقي الأفعال التامة من حيث الفعل وتوابعه، ومن حيث التماسك الدلالي اللفظي على مستوى الرصف والدلالة المتعلقة باللفظ الزمني وفاعله ومفعوله.

ومن جهة أخرى فإن هذا يعني تداخلاً بين المركبات الاسمية والفعلية مما يؤدى إلى لبس في التصنيف والتنويع مما يشكل مماثلاً أمام تسمية النمط أو الجملة أهي جملة اسمية أم هي جملة فعلية، وهذه الظواهر تناولها العلماء قديماً ولكن بما يتناسب مع الدرس اللغوي عندهم، غير أن الدرس اللغوي الحديث يختلف عن القديم، وهذا الاختلاف ناجم عن التطورات التي أصابت الدرس اللغوي الحديث وكيفية تناوله للمركبات التي تشكل الجملة والتراكيب.

والظاهرة الأساسية التي يتضمنها هذا البحث وهي ظاهرة التحويل في نمط الجملة التي تسبق بالعامل الفعلي المرتبط بالزمن، وبالتالي فإن المركبات الاسمية والمركبات الفعلية لا تبقى من حيث الموقع الإعرابي كما هي، وإنما تأخذ مسمى آخر، وهذا المسمى ينجم عن العامل المؤثر في كل من المكونين للجملة، أي الجملة الاسمية، وبالتالي فإن العوامل الزمنية من الناحية النحوية لها ضوابطها، غير أن مجموعة من هذه العوامل (الأفعال) تخرج عن ضوابط العوالم الزمنية خاصة إذا كانت ناقصة ناسخة فإن التعامل معها يختلف عن الأفعال اختلافاً كلياً، فلا تأخذ فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تأخذ اسماً وخبراً وهذا يعني أن الاسم والخبر يتحولان من التسمية الأولى في جملة اسمية إلى جملة أخرى تصدرها الفعل يصبحان اسماً وخبراً لهذا الفعل وفق ضوابط التحويل.

وقد يستخدم في النمط الواحد أكثر من فعل، غير أن الفعل الأول يقع ناقصاً، والفعل الثاني والذي غالباً يقع في جملة الخبر يقع تاماً، ولكن كل فعلٍ من هذه الأفعال يتمتع بقوته وموضوعه وعمله وتأثيره، وهذا يعني أن القوة للمركب الفعلي تختلف من فعل إلى آخر، إلا أن السياق والمقام اللغوي اقتضى توظيف هذه الصيغ، إذ لابد من الفعل بينهما من حيث العمل والارتباط الزمني والقوة والتأثير كذلك الحال المركب الاسمي الذي يحتل موقع المحور المركزي في الجملة والذي يبنى عليه الاستخدام بكافة العناصر والمكونات الأخرى، يختلف من نوع إلى نوع، إلا أنه لا يفقد مركزيته وسيطرته وموقعه في الجملة التي هي في الأصل جملة اسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير بعض العناصر لا يقتصر على الجملة البسيطة وإنما يمتد إلى الجمل الأخرى التي بنيت على العنصر المحوري، وهذا يعني أن الامتداد يشمله المستوى الأفقي والمستوى الرأسي، مما يلزم الكاتب أو المبدع باستخدام كافة العناصر التي تعد امتداداً دلالياً لمحور مركزي مسيطر من بداية النص إلى نهايته، وهذا المستوى الرأسي في النصوص لا يعالج على صعيد الجملة أو نحو الجملة، وإنما يعالج عن طريق نحو النص والذي تدخل فيه مجموعة من الضوابط والمؤثرات الداخلية والخارجية لضبط ما يسمى بمعيار التماسك النصي على المستوى السطحي والدلالي العميق.

وترتبط المستويات العميقة الدلالية بالمستويات السطحية ارتباطاً وثيقاً لأن الاستخدام اللغوي (الجانب المادي)، هو الذي يشكل المستوى العميق (الجانب الدلالي) ولذا ينبغي أن نشير هنا أن بحث الظواهر المتعلقة بالجملة المحولة لا يتعلق فقط بالنحو التقليدي وإنما يتعلق بالنحو النصي (نحو النص) أكثر من الجانب التقليدي، ولكن استناداً إلى ضوابط نحو الجملة التي وضعها النحاة قديماً.

المبحث الأول: مفهوم التحويل

تعد ظاهرة التحويل من بين الظواهر التركيبية التي تخضع لها الأسماء والأفعال، ولذلك فإن هذا التحويل لا يقتصر على المستوى السطحي، وإنما يمتد إلى المستوى الدلالي العميق، مما يعني أن المستوى اللغوي المادي مرتبط إلى حد بعيد وعميق بالدلالات، وكذلك الحال فإن المؤثر أو العامل الذي يختص بالدخول لا يقتصر عمله على الجانب السطحي وإنما يعمل في الدلالة الناجمة عن استخدام العناصر اللغوية (الجانب المادي) وهذا يعني أن التحويل يقصد به الانتقال في بنية هذه الجملة ومعناها وهذا يؤدي إلى التزام المبدع بتحديد الحقول المتعلقة بكل تركيب وخاصة الحقول الدلالية والتي تتناسب مع المستوى المادي اللغوي.

وينبغي في هذا المقام أن نشير إلى الاختلاف بين العلماء قديماً وحديثاً، والاختلاف واضح لأن هذا المفهوم في الدرس اللغوي القديم كان مرتبطاً إلى حد بعيد وعميق بالضوابط التي حددها النحاة والتي تتقيد بنحو الجملة، فالجملة التي تتكون من الفعل الناقص والمبتدأ والخبر في الأصل تعد جملاً اسمية بحسب البنية الأصلية، ولكنها في الوقت نفسه [١] تناظر الجملة الفعلية من جهة الإعراب مع اختلاف يؤكد صلة الإعراب في المعنى، [٢] وهذا فيه نظر؛ صحيح أن الجملتين تصدرها فعل، ولكن هذا الاستخدام الزمني لصيغة فعلية يختلف من حالة إلى حالة وبالتالي فإن الاتفاق بين النوعين فقط على ظاهر الشكل من حيث الفعل، إلا أن مستلزمات الفعل وتوابعه تختلف من جملة إلى جملة، لذا ينبغي الأخذ بالمعنى وما ينجم عن هذا المعنى من مبانٍ ومعانٍ، وهذا يستنتج من خلال كلام سيبويه حيث نجده يجعل أسماءها في موضع الابتداء فيقول: وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده [٣] ونرى أن المبتدأ يشكل ركناً محوراً أساسياً يسند إليه الخبر، ولكن هذا الفعل يجوز حذفه فتحول الجملة إلى الأصل جملة اسمية متماسكة الدلالة والمعنى، ولذا ينبغي أن نشير هنا أن حاجة هذا الفعل إلى ما بعده تختلف عن فعل آخر، فهو يحتاج إلى مركبين أو عنصرين بينها علاقة إسنادية بين المبتدأ والخبر، على حين أن هناك علاقة إسنادية ثانية لهذا الفعل أي إسناد الاسم والخبر لتلك الصيغة.

ويمكن القول أن الاختلاف في استخدام الصيغ الزمانية بين وواضح، ولذا ينبغي التنبه إلى هذه التوابع واللوازم التي يستحقها الفعل الناقص وأنها تختلف من فعل ناقص إلى فعله تام وبالتالي فإن الاختلاف يسهم في تحديد ما يحتاجه الفعل إذا كان ناقصاً، خاصة حاجته إلى مركبين وجملة اسمية بركنيها، أما أن نقول أنها (جملة فعلية) خاصة الجملة المحولة بفعل فعل ناقص، فهذا أمر فيه نوع من التجاوز لأن الجملة المحولة ما زالت بعيدة عن معيار الجملة الفعلية التي يأخذ فعلها فاعلاً. وكذلك الحال تسمية الاسم بالفاعل والخبر بالمفعول فهذا يقود إلى المقابلة والتنظير بين الناقص والفعل المتعدي، ولكن حسب القول السابق لسيبويه يجعل هذه الجملة بمنزلة الجملة الفعلية، والإسناد فيها كإسناد الفاعل للفعل فالاسم بمثابة الفاعل والخبر بمثابة المفعول ـ وهذا يشتق من خلال الدلالة الزمنية للفعل، غير أنه يختلف عن الفعل في أنه لشيء، واحد ويقول سيبويه، هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء، واحد فمن ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول)[٤].

ويقصد من هذا الكلام من ناحية المعنى الاتفاق، أي اتفاق الفاعل والمفعول من ناحية المعنى، أي في المعنى المقصود والذي وضع من أجله الفاعل والمفعول، إذ أن المبتدأ والخبر هو في المعنى، وليس الأمر

([1]) د. سعيد بحيري، ظواهر تركيبية، دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة ص: ١٨٣ ـ مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٩٥ م.

([2]) المرجع السابق، د. سعيد بحيري، ظواهر تركيبية، ص ١٨٣.

([3]) سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠ هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٦٦ـ ١٩٧٥م.

([4]) سيبويه: الكتاب ٢٣/١.

كذلك بالنسبة للفاعل والمفعول، فالاختلاف واضح بين الركنين وكذا الجملة الاسمية وركن الجملة الفعلية فيلاحظ أن العلاقة التي تربط المبتدأ والخبر علاقة إسنادية تلازمية ولا يستقيم الأول دون الثاني، وهذا يعني أنهما ركنان أساسيان وعنصران إجباريان يقتضى المقام النحوي في الجملة الاسمية استخدامهما معاً بغض النظر عن صور كل منهما، غير أن الأمر يختلف بالنسبة للفاعل والمفعول، ولذا يجب الاختلاف بين المرفوع والمنصوب من حيث البنية ومن حيث المعنى. (ولا تتجدد علاقتها إلا بالفعل الذي أوجد صلة بينها، فإذا زال الفعل زالت الصلة بينهما) [١] وهذا يعني أن الصيغة الزمانية هي التي أوجدت العلاقة واقتضى استخدامها الفاعل والمفعول أي المركب الأسمى المرفوع والمركب الاسمي المنصوب، غير أن هذا الأمر يختلف تماماً عن الجملة الاسمية التي تصدر، الفعل الناقص، فإذا حذف الفعل فإن العلاقة التلازمية بين الاسم والخبر تعود وتبقى كما هي بصورة الإسناد أي إسناد الخبر للمحور فالفعل كان يدخل على المبتدأ والخبر لتجعل الأمر فيما مضى كما يقول سيبويه أو لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى (وليس بفعل وصل فيه إلى غيرك كما يقول المبرد) [٢].

ويفسر كلام المبرد أنها ليست أفعالاً حقيقية، لأنها تؤدى وظيفتها في التعدية، وهي نقل عمل الفعل من الفاعل إلى المفعول، وذهب المبرد إلى أكثر من ذلك فيقول: (ولكنها في وزن الأفعال ـ ودخلت لمعان على الابتداء والخبر) [٣] وهذا يعني أنها تدخل على الجملة (الأسمية) لغرض ولهدف دلالي ولأداء وظيفة ومعنى، فقد حدد النحاة القدامى خصائص هذه الأفعال في الأصل، من خلال الأداء الوظيفي فهي تشبه الأفعال الحقيقية من جهة العمل في الرفع والنصب لأن الفعل التام المتعدي يرفع وينصب وكذلك (كان) ترفع وتنصب، وإدخال الزمن والجهة على المحور (المبتدأ) وغيره، وتفارقها في أن فاعلها ومفعولها لشيء واحد كما قال سيبويه، وفي تجردها من الدلالة على الحدث أو المعنى بعد أن كانت في الأصل تدل عليهما معاً بالإضافة إلى نقصانها، والنقص هو السبب المباشر، في عملها واختلافها عن الأفعال الحقيقية، وهو ما نتج عن تجردها في دلالة الحدث، وهذا التجرد أدى إلى أمر آخر وهو لزومها الخبر أو لزمها الخبر، كأنه جعل عوضاً فيما خلع عنها، وهذا يشكل وجهاً من أوجه الاختلاف بين العلماء في قضية النقص ونحن نرى كما يرى الأستاذ الدكتور البحري في مناقشته لهذه العظيمة. فالأفعال الحقيقية لا تلتزم ذلك حيث يمكن أن يكون الكلام، أي تتكون جميلة مستقلة ومفيدة، بالمرفوع الواحد (أي الفاعل) (أما الأفعال الناقصة فإنها ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً [٤] وهذا صحيح لأن الأفعال اللازمة التي تأخذ المرفوع تشكل جملة ذات أبعاد دلالية وتحصل الفائدة بالإضافة إلى السلامة النحوية.

ولما كان التشبيه والتنظير بين التراكيب نهماً مطرداً لدى النحاة في بيان العمل الإعرابي أو الوظائف الدلالية والتركيبية، فقد شبهت كان وأخواتها بالأفعال في العمل والدلالة على الزمن بوجه عام وخالفتها في أوجه أخرى من أبرزها النقصان، وشبهت بها كان وأخواتها، وإن كان الشبه هنا أعمق، لأنها توافقها في الدخول على الجملة الاسمية والإعراب وتجردها من الدلالة على الحدث المستقل، (وليست معانيها إلا لبيان جهة وقوع الحدث في الجملة الأساسية، وكذلك في النقصان، إذ لا تستغني هذه الأفعال غير الحقيقية أيضاً عن الخبر وهذا تحليل واتجاه نميل إليه وخاصة فيما يراه علماء اللغة المحدثون ومنهم الأستاذ الدكتور البحيري وأشار الرضي: (إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها لا تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء) [٥] والترجيح لهذا الرأي يعود إلى أن تحليل الجمل التي

([1]) د. سعيد بحيري، ظواهر تركيبة، ص ١٨٣.

([2]) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ) ٩٧/٣. المقتضب تحقيق محمد عبد الخالف عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٤ م.

([3]) المرجع السابق، ١٨٩/٣.

([4]) الزمخشرى، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت، ٥٣٨ هـ). المفصل في علم العربية ط٢، دار الجيل، بيروت د.ت.

([5]) الاسترا باذي (رضى الدين محمد بن الحسن)، ت / ٦٨٨) شرح كافية ابن الحاجب ٢٩٠/٢، ط/ ١، القاهرة ١٣١٠هـ.

تستخدم فيها (كان) في النفي أو الإثبات يقع داخل تراكيب تدل على أزمنة وهذه الأزمنة مركبة تشتمل على الكينونة، وكان في النفي أو الإثبات دلالة على أمر ثابت واقع حاصل أو سيقع ليس للمخاطب مجال للشك فيه أو يتوهم فيه عدم الحدوث، ويفهم ذلك من كلام الرضي لرفضه النقصان بمعنى التجرد من الحدث حيث يقول (لأن كان في نحو كان زيدُ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أى حصوله، فجئ أولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة أخرى هنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول[١].

فتقع دلالة الكينونة في الفعل كان عامة وهناك دلالة كينونة خاصة تقع كما في الفعل أمسى وأضحى وظل وبات، وهناك الكينونة المستمرة كما في الأفعال: ما زال وما انفك، وما يسرع... غير أن المحدثين آثروا تجريد هذه الأفعال من معنى الحدث فيها، وهذا رأي رجحه المبرد داين السراج والزمخشري، وابن يعيش يجعلها ليست أفعالاً حقيقية، غير أنها في وزن الأفعال أو هي أفعال عبارة كما يقول ابن يعيش، أي أفعال لفظية لا حقيقية، وذلك دون أدني خلاف بينهم حول مفهوم النسط. وهذا يعني أنهم أجمعوا على عملها ودخولها على الجملة وعملها في الاسمي أو المكونين، أما أفعال لفظية أي على ظاهر الشكل واللغة والنطق تبدو أفعالاً ولكن لها تعامل خاص وعمل خاص، والتجرد من معنى الحدث لديهم يقصد به النقصان، وإن يكن التمييز بين مفهومي النقصان والنسط كما كانت الحال لدى القدماء. وأشار البعض إلى تقسيمات لهذه الأفعال من حيث علاقتها بالجملة دلالياً، وكذلك من جهة الزمن (فتقسم إلى أفعال دلالة على الزمن وأخرى دالة على كيفية الحدث) [٢] وكما أسلفاً نميل إلى هذا الرأي والذي أخذ به عالم اللغة الأستاذ الدكتور البحيري والذي أخذه من خلال رؤيا عامة تتعلق بالدلالة العامة وبالنص وبما يتناسب مع الدرس اللغوي الحديث استناداً إلى الآراء القديمة، وخاصة الاحتفاظ بالدلالة الأصلية لهذه الأفعال وأضاف البحيري أنه لا يجوز الفصل بين الدلالتين الزمنية والدلالة الأصلية، وهذا الأمر جاء مخالفاً لما ذهب إليه د.تمام حسان (حين عدها غير أفعال، بل أن النواسط جميعها أدوات وأن بعضها محول عن الفعلية، وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة، نحو كان دوام وبرح، وأنه حين أصبح بين النواسط زال عنه معنى الحدث وهو سمة التمام فاتخذ بدلاً عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة، والتقى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره) [٣] ويقول ابن يعيش: (فاشتركا في دخولها على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر) [٤] غير أن ابن جني حصر النقصان في التجرد من الحدث وإبعاد شبهها بالأفعال من هذه الجهة ليزول معه تشبيه المبتدأ بالفاعل والخبر بالمفعول، على نحو ما ذهب إليه سيبويه، وربما كان تشبيهها بأفعال القلوب كما يرى ابن يعيش أدعى إلى توجيه النقصان إلى معنى عدم الاستغناء عن الخبر، وهو المفهوم من القول السابق، ويمكن القول: هل النقصان في هذه الصيغ من معنى الحدث وعدم تصرف بعضها ونقص تعرف بعضها الآخر أدلة كافية على اعتبارها أدوات، فما هي الحروف التي تتصرف تصرفاً جزئياً؟ وهل كل الحروف تدل على الجهة، وهل تدل كل الحروف على معنى الزمن، وهل تؤثر كل الحروف فيما يليها إعرابياً وهل في دخول حروف مثل (ما، لم، قد) عليها دليل على أنها أفعال أم أنها أدوات؟ فضلاً عن عدم تخصيص هذه الأدوات، فربما قصد بها أدوات الزمن والجهة، وليس معنى النسط إلا إشراب.

الجملة الاسمية معنى الزمن خالصاً من دون الحدث [٥] وذلك تقييد آخر لمفهوم النسط ولكنه يضم إلى ما سبق التغيير الإعرابي الذي تحدث هذه الأفعال، ولكنه رجح ميل بعض النحاة كالمبرد وابن الأنباري والزجاجي وابن مضاء القرطبي، إلى اعتبار هذه النواسط أدوات معللاً ذلك بأنها لا تدل على

([1]) المرجع السابق ٢٩٠/٢.
([2]) د. عبد الرحمن أيدب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٧٩، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
([3]) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣٨، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
([4])ابن يعيش شرح المفصل ٨٩/٧ لموفق الدين ابن يعيش، ت: ٦٤٣ هـ، مكتبة المتنبي القاهرة، د.ت.
([5]) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: ١٣٠.

حدثية. كما أن بعضها ليست على صيغة فعلية معينة كليس، ولا تتصرف إلى صيغة أخرى، وإنما تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، فتقول: كان يفعل وأمسى يفعل، مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الحالة الثانية، وهذا أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين، [١] فالأسئلة السابقة المطروحة تنقض دلالتها على الأدوات، فهي أقرب إلى الفعلية أي الصيغة الزمنية وأدلة القدماء على الفعلية أقوى وأمكن من الأداء التي رجحت أنها أدوات، وكذلك تشبيههم لها بالفعل المتعدى من جهة النقصان والعمل، والدلالة على الزمن، واختصاصها بتواري معنى الحدث مع بعضها لتمثل الدلالة على الجهة ومكانة، وعدم تصرف بعضها ونقص تصرف بعضها الآخر.

ومن جهتنا يمكن القول أنها أفعال بمعنى الأفعال من الناحية الدلالية ونرى ما يراه القدماء أنها تعمل وإن كانت هناك خيوط للتشبيه بين الركنين (المبتدأ والخبر) (والفاعل والمفعول) ولذلك فإنها تمنح الجملة الاسمية تحديداً زمنياً وتعمل فيها كما يعمل المتعدي برفع المركب الاسمي ونصب مركب أسمي آخر وهذا يعني أن الفعل يحتل مركزاً وقوة يتمتع بها أكثر من غير وأن كانت القوة للأفعال متفاوتة من صيغة إلى صيغة وهذه الصيغة تعد كلمة، ونحو التبعية عالج قضية القوة والتأثير المركزية للكلمة (الفعل) فالفعل الذي جعل المركز التركيبي للجملة يتطلب عدداً محددًا وأنماطاً محددة من العناصر الأساسية والإجبارية وغير الأساسية، والقصد من قوة الكلمة الكشف عن مواقع عناصر الجملة، المحكومة (التابعة) للفعل، فالفعل بوصفه العنصر المركزي تقع بينه وبين العناصر علاقة تبعية محددة، وبما أن الصيغة الناقصة الناسخة فعل فإن هذا الاستخدام يقتضي وجود علاقات تلازمية بين الصيغة والعناصر كباقي الأفعال، ومن خلال الدراسة والبحث تبين أن القوة الخاصة بالفعل لا تقتضى جميع عناصر الجملة، وإنما عناصر محددة تقع العلاقة بينها وبين الفعل، وبناء على هذا الكلام يعد الفعل عنصراً أساسياً في الاستخدام.

وتجدد الإشارة إلى أن بعض علماء الألمان، انطلق من مفهوم محدد لوظيفة الفعل من وجهة نظر تواصلية دلالية، (حين حدد الفعل بأنه محور الإخبار المتميز في الجملة، وبأنه حامل الأخبار) [٢] غير أن معيار قوة الكلمة يتعلق حقيقة بقيمته النحوية أو ما أطلق عليه (قدرة التكوين أو التشكيل) مما أدى إلى تعقيد المسائل التواصلية (دلالية ونحوية). ويرى البعض أن المركز المتميز للفعل من خلال علاقة التبعية المتبادلة) والداخلية للفعل مع العناصر الأخرى في الجملة، إلا أنه يعد الفعل المحور المركزي للجملة من خلال تأثير مؤداه أن التأثير الأعظم ينسب للمسند في الجملة، وذلك فيما يتعلق بالأجزاء ذات التبعية المتبادلة، باعتبار أنه المسند - الفعل يحدد أي أجزاء يجب أو يمكن أن تتضمن في جملة ما.

وتشير إلى قضية هامة جداً أن الفعل الناسط إذا تصدر الجملة فإن المبنى والمعنى يبني عليه، غير أنه يشكل نقطة محددة مركزية في التوزيع والتقسيم، أي في تحديد المواضع الإعرابية وتحديد اسمه وخبره، ولذا يمكن أن تشكل الصيغة الفعلية نواة مركزية حتى وإن كانت ناقص أي أفعال ناقصة غير أن دخول الفعل الناقص على ركنين يختلف عن دخول الفعل التام على اسم يعمل في الاسم بصورة الرفع وبصورة النصب، إلا أن الفعلين يشكلان نواة الجملة التي يتصدرها الفعل، وبالتالي يختلف المسمى من حالة إلى حالة خاصة في تسمية الجملة الاسمية جملة اسمية مع الفعل أو جملة فعلية محولة، وهذا يقود للحديث عن المركبات منها مركب فعلي والمركب التابع للاسم ويضم المركب الوصفي والمركب الإشاري والمركب الاسمي، والمركب الضميري، والمركب التابع، والمركب الرابط، والمركبات الحرفية، وقوة الكلمة تبدأ بقوة الفعل ثم قوة الاسم، ثم قوة الصفة.

([1]) المرجع السابق: ١٣٠ – ١٣١.

([2]) د. سعيد بحيري، نظرية التبعية في التحليل النحوي ص ١٨٥، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١، ١٩٨٨م.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل

سبق الحديث عن الجملة بشكل عام، خاصة الجملة المحولة التي يدخل عليها الناسخ وخاصة الفعل الناقص غير أن الجملة الاسمية لا يقتصر العمل والتأثير في ركنيها فقط من الفعل الناسخ وإنما هناك أفعال أخرى ليست ناقصة وإنما تامة تدخل على الركنين المبتدأ والخبر وتعمل فيها فيصبح المبتدأ مفعولاً أولاً والخبر مفعولاً ثانياً، كذلك الحال الحروف الناسخة التي تختص بالدخول على المبتدأ والخبر غير أن لكل واحد من هذه الأنواع عمل وتأثيره ووظيفته.

١- (كان): وصيغة الفعل فيه إشارة إلى الزمن المشتملة على الصيغة بما يريد المتكلم لها من الزمن الدقيق، فهي من دوال النسب في الجملة، فالنوع والعدد والشخص كلها فصائل نحوية تخضع للتأثير (وفي اللغات تسمى دوال النسب في التعبير عنها) [١] وفى اللغة الفرنسية القدرة والدقة في تعيين الأزمان المختلفة الماضي والمضارع والأمر والقدرة على تعيين الماضي في المستقبل، والمستقبل في الماضي وأخذ فندريس على لغته أنها لا تهتم بالتعبير عن صفة الحدث، وأشار وليم رايت قائلاً: (لا يوجد في اللغة العربية إلا صيغتان للفعل، الأول تعبر عن حدث انتهى، والثانية تعبر في حدث قد ابتدأ ولم ينته بعد وهو المضارع) [٢] وقد أثنى فندريس على لغته من ناحية اهتمامها الدقيق بتعيين الزمن أمر صحيح، فاللغة الفرنسية غنية بالتقسيمات المتشعبة للأزمنة وخاصة في الصيغة الإخبارية، واللغة العربية ليس فيها ما يضاهي هذه الأزمنة جميعاً ففيها الماضي والمضارع والمستقبل وبدخول كان عليها يمكن قلبها قلباً بسيطاً من حيث الزمن فتلاحظ:

كان سيفعل ← المستقبل في الماضي.

كان فعل ← الماضي التام المنتهي.

كان يفعل ← الاستمرار في الماضي.

وصفة الحدث الذي يرى فندريس أن الساميات عموماً تهتم به (يعني به وصف الحدث من حيث مدى استغراقه أو مدته، أو هي الصلات التي تكون بين الفعل والفاعل، كالسببية مثلاً، والتمني والرجاء والمطاوعة) [٣] والأفعال التي تدل على صفات للأحداث بالإضافة إلى دلالتها على الزمن تضفي وصفاً آخر على الحدث، فتضفي عليه صفة الاستمرار أو الرجاء أو المقاربة أو الشروع، أي أنها تضفي على الحدث لوناً زمنياً وآخر معنوياً، ودلالتها على صفات الأحداث هي التي أدت إلى تجميعها (الأفعال الناسخة) (وهي منسوبة إلى الزمن وصفة الحدث) [٤]. فالأفعال في لغتنا تؤدى دوال النسبة ويمكن القول (كان الورد أحمر) فنسبة الحمرة إلى الورد فتشير إلى نسبة الحمرة إلى الورد في مطلق الزمن الماضي دون تحديد لهذا الماضي، وقد تدل على نسبة الاستمرار البقاء) [٥] قال تعالى: " وكان الله عليماً حكيماً" النساء: ٩٠، غير أن هذا الاستعمال لهذه الصيغة لا تتحدد بزمن معين وخاصة في الآية القرآنية وإنما تحمل الدلالة الزمنية المطلقة دون اقتصار على زمن معين.

ومن بين الأفعال الناقصة صيغة الفعل (ظل) وتفيد نسبة الخبر للمبتدأ طول النهار فهي تعطي نسبة الزمن والتكرار وأصبح تفيد استمرار نسبة الخبر إلى المبتدأ في الصباح، وأضحى تفيد نسبة استمرار الخبر للمبتدأ في وقت الضحى، وهي أيضاً مورفيمات تدل على العدد وتتصرف فيقال: كنت، كان، كانوا، كنا، كنتم، وكذلك الحال إن وأخواتها مورفيمات، فإن وأن تدل على نسبة توكيد

([1]) فندريس: اللغة ص ١٤٥ ترجمة المرحوم الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور / محمد القصاص، الانجلو المصرية ـ ١٩٥٠ م.

([2]) Wiliam wright , A.gramer of Arabic Language Pal , London , 1974.

([3]) فندريس: اللغة، ص ١٣٦.

([4]) أحمد سليمان ياقوت: النواسخ الفعلية والحرفية ص ٣٨ دراسة تحليلية مقارنة، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٨٤ م.

([5]) د. محمود السعران علم اللغة، ص ٢٣٩، دار المعارف ط ١٩٦٤.

الخبر للمبتدأ، غير أنها تفيد نسبة التناقص أو التضاد بين ما بعدها وما قبلها وكأن تفيد نسبة التشابه بين الاسم والخبر، غير أنها لا تدل على العدد، كالأفعال الناسخة، عندما اعتبرناها مورفيمات؛ لأنها لا تتصرف.

فصيغة الفعل كان بمعنى الحدوث والاستقرار والإيجاب، والكون بمعنى الحدث في اللغة العبرية (كن) بمعنى (نعم). أي حدث واستقر، وحكى سيبويه أنا أعرفك مذ كنت أي مذ خلقت، وتقول العرب باتشنؤه: لا كان ولا تكون، لا كان، أي لا خلق، ولا تكون: لا تحرك أي مات: وقيل تمكن أي استقر، ويرى وليم رايت أن الفعل كان في اللغة الحبشية (كونا) يأخذ التركيب والاستعمال العربيين، ويرى أن خبر كان لا يمكن ملاحظته من الناحية الإعرابية في اللغات الأخرى غير العربية [١] وسميت كان أم الباب لخمسة أوجه [٢]

الأول: لسعة أقسامها

الثاني: كان التامة دالة على الكون، وكل شيء داخل تحت الكون.

الثالث: أن كان دالة على مطلق الزمان الماضي و(يكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها.

الرابع: أنها أكثر في كلامهم ولهذا حذفوا النون من قولهم لم يك.

الخامس: أن بقية أخواتها تصلح لأن تقع أخباراً لها كقولك: كان زيدً أصبح منطلقاً.

٢- وفعل الكينونة يشكل رابطة في بعض اللغات كالإنجليزية (be) والجملة الاسمية العربية تخلو من الرابطة، ويدخل الفعل على الجملة ليس رابطة وإنما لإظهار الوظائف من حيث النسط:

- الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها.

- التفريق بين الماضي والحاضر والمستقبل.

- التفريق بين المرفوع والمنصوب، فإسناد الخبر إلى المبتدأ لا يمكن التفريق به زمنيا فتقول: ((بيتي كبير) هل كان كبيراً؟ هل سيكون كبيراً؟ أو ليكن كبيراً أو ليكن بيتي كبيراً.

ويمكن أن يلحق بها النواصب (إلى أن يكون كبيراً) أو أن يشتق من كان مصدر، نحو: (كون بيتي كبيراً) (فالجملة الاسمية المحضة مبهمة من جهة الأوقات ومبهمة من جهة العلاقة بين المبتدأ والخبر) [٣] والعلاقة أشبه ما تكن بعلاقة (وصفية) فإذا قلنا: بيتي كبير تشبه الجملة الوصف وكذلك في مثل: لباسهم حرير، فالعلاقة بدلية والبدل مبهم أي لباس حرير. إبهامها دليل على قدم الجملة العربية الاسمية، والعربية حافظت على هذا التركيب، ففعل الكينونة كفعل ناسط لم تستعمله العربية كرابطة، ولكنها استعملته بغرض تأدية وظائف أخرى غير الربط، ودليل الإسناد الذي يقابل الرابطة في اللغات الأخرى هو الضمة التي تظهر على آخر المسند إليه، وقد تقع كان زائدة ولكن زيادتها لا تدل على أنها رابطة، ولا يمكن اعتبارها كينونة، والزيادة لم تأت في كان وحدها بل أتت في بعض أخواتها، فالأفعال الناقصة لا تشكل رابطة في اللغة العربية، أما في العبارة: ما - كان - أحسن صنيعك، فهي ليست زائدة في المعنى والإعراب، وربما تكون زائدة، لأنها لا تعمل من حيث الإعراب ولكنها تؤدى معنى وهو جعلها التعجب في زمن الماضي، وأن التعجب لا يكون إلا بصيغة الماضي، وإذا قصد منه الماضي دون غيره أدخلت كان لإعطاء هذا المعنى غير أنها لا محل لها من الإعراب، وبالتالي يمكن القول أن قول

([1]) Wiliam wright , Agrammer of Arabic Language Pal , London , 1974.

([2]) السيوطي: الأشباه والنظائر ٥٦/٢ لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان ورفاقه، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م.

([3]) المستشرق برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص ٨٧ تصميم د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

ابن عقيل دقيق: (أن زيادتها لا تطرد في الاستعمال إلا في حالة التعجب أما في الحالات الأخرى فهي سماعية) [١].

واتضح مما سبق أن الرابطة غير موجودة في اللغة العربية، والاقتصار على طرفي الإسناد استناداً إلى الفهم والذهن والدلالة العميقة التي يحملها الإسناد بين المحور المركزي (المبتدأ) وبين (الخبر) والإشارة إلى أن الفعل لم يتخذ مكان الربط في الجملة الاسمية إلا في زمن متأخر، فهذا أمر لا يمكن التسليم به على أن الفعل رابط، فالروابط في اللغة العربية تختلف: أما دخوله على الجملة الاسمية فلا يعد عنصراً لغوياً رابطاً، ونحن من جهتنا ترجح عدم وقوع الفعل (كان) رابطة ولا يمكن الاعتداد به كرابط ويمكن التدليل على ذلك بأن كان تقع ناقصة وتقع تامة، ففي حالة وقوعها تامة تعامل معاملة الأفعال التامة من حيث الدلالة والمعنى والزمن والرتبة والموقع. ولكن يمكن القول أن الصيغة الفعلية (كان) في حالة استخدامها تعقد صلتين مشتركتين بين الركنين الصلة الأولى الممتدة بين الفعل والمحور المركزي المبتدأ، والصلة الثانية بين الفعل والخبر، وبالتالي لا يمكن تسمية هذه رابطة وإنما عامل ومؤثر، ولا يمكن القول عن الفعل بأنه أداة بمفهوم ومعنى الأداة وإنما يبقى على صيغته الزمنية والدلالية ولكن يعمل أولا يعمل أو تقع زائدة. علما أن الرابطة تختلف عن الربط في اللغة العربية فهو موضوع يعد من الأبنية المعقدة في التراكيب، والذي يستخدم لربط أجزاء الكلام ولتنقية أجوار النص من اللبس.

الوظيفة الأساسية للفعل كان من حيث النسخ:

أبرز وظيفة لهذه الصيغة من حيث الإعراب هو العمل في العنصرين (المبتدأ والخبر) بصورة الرفع للاسم الأول والنصب للاسم الثاني، ولكن هناك ما يسمى بالتحول الاسمي والمسمى، فالمبتدأ يتحول اسم مرتبط بالفعل والخبر ليتحول إلى خبر الفعل الناسط، فالعلاقة واضحة من حيث الارتباط بين الفعل والجملة بشكل عام (المبتدأ والخبر) غير أن هذا العمل لا يقتصر على المستوى السطحي والشكلي وإنما يمتد إلى المعنى، فمن ذلك الأثر أنها تدل على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي، وهذه الدلالة قد اكتسبتها خاصية التحديد الأكثر دقة للأفعال عندما تقترن بها، والزمن الماضي في العربية وخاصة في الدرس اللغوي الحديث يقسم إلى: الماضي وما قبل الماضي، وبعد الماضي، الحاضر، قبل المستقبل، المستقبل، بعد المستقبل.

وقد أشار الدكتور / إبراهيم أنيس إلى هذه الأزمنة ولسنا بصدد البحث في الزمن الخاص بالفعل والتوزيعات الزمنية، ومن جهة أخرى يمثل دخول كان على الجملة الاسمية أو الحرف الناسط على المبتدأ والخبر تحولاً آخر في العلامات الإعرابية، وهذه العلامات الإعرابية تختلف اختلافاً كلياً عن العلامات الأولى الأصلية المتعلقة بالركنين، فعامل الرفع في الجملة الاسمية خاصة (المبتدأ) يختلف عن عامل رفع الاسم فيما لو وقع اسماً للفعل كان، ولذلك فإن هذا التحول لا ينجم إلا من خلال المؤثر، وبما أن العمل ينتقل من التعلق والارتباط بالجملة بشكل عام إلى تغير في العلامة، فإن هذا يمكن الاعتداد به أن (كان) ليست أداة وخاصة برفعها للاسم نصبها للخبر، كما أن عامل الرفع في الخبر العنصر الأساسي يختلف عن عامل الخبر في الجملة المنسوخة في حالة دخول إن عليها أو (لا) النافية للجنس، ولذا ينبغي التنبه إلى ظاهرة النسط ليست خاصة بالفعل أو الحرف ودخوله على الجملة، وإنما يتدخل الحرف بتغيير نمطي داخل الجملة وتغيير إعرابي ينقل الاسم من مسمى إلى آخر ومن وضع إلى وضع، مع الاحتفاظ بالرتبة الأساسية.

([1]) ابن عقيل: شرحه على ابن مالك ص ٢٥٠ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، د.ت.

فالعلاقات الإسنادية بين الركنين المبتدأ والخبر تختلف عن العلاقات الإسنادية في حالة النسط، لذا فإن المبتدأ والخبر لا يبقيان بهذا الاسم المتفق عليه، بل ينتقلان إلى مسمى آخر من خلال العامل المؤثر، وهذا يبدو جلياً في الجملة المنسوخة التي تخضع للنسط، وإذا أردنا الدخول في موضوع النسط فإن هذا يعني (الإلغاء) أي إلغاء المعطيات والمسميات الأولية المتعلقة بالجملة الأصلية وإعادة الجملة بصورة أخرى مع الاحتفاظ بالأركان الأساسية. ولكن هل هذا التغير في الجانب المادي اللغوي والمسمى له علاقة بتجديد المعاني؟ أجل. إن التغير في الحركة والإعراب ينقل الدلالة من مستوى دلالي معين إلى مستوى آخر ويرتبط بالزمن مع الأفعال وكذلك يأخذ مستوى معيناً مع حرف من الحروف الناسخة، فالتغير الذي يطرأ على الاسم من الناحية الشكلية الإعرابية يمتد إلى العمق الدلالي ولكن مع الاحتفاظ بهذه الرتبة الاسمية لكل عنصر من العناصر المستخدمة في الجملة.

وكل فعل من الأفعال الناسخة يقوم بوظيفة معينة وله بناؤه الخاص به وخاصة في الأوزان بصورة الماضي والمضارع والأمر والنفي والتلازم بين الفعل وحرف من الحروف النافية أو المصدرية، لأن بعض الصيغ لا تؤدي الوظيفة دون الاقتران بالأداة، إلا أن العمل في الاسمين أو في عناصر الجملة لا يختلف عن كان، كذلك الحال بالنسبة للمحور في إن وأخواتها قد تقع ملغية غير عاملة خاصة إذا اقترنت بها (ما) الكافة فتبقى الجملة بركنيها المبتدأ والخبر.

المبحث الثالث: أنماط الجملة المحولة

لا تختلف الأنماط اللغوية المستخدمة في اللغة المعاصرة وخاصة في الشعر الحديث واللغة الأدبية، وبالتالي يلاحظ على نظام التحويل لدى المفكرين والعلماء والكتاب أنه متداول وفق قواعده وضوابطه التي وضعها العلماء قديماً، وما أضافه العلماء في الدرس اللغوي الحديث، لذا يمكن القول أن الجملة المحولة جملة أخذت صورة أخرى في الاستخدام من حيث البنية والموقع والرتبة مع اختلاف في الاسم والمسمى في آلية الإسناد التي تقع بين الأصل والفرع.

ويقصد بالأصل هنا الجملة الاسمية التي تشكلت من ركنين أساسين، كل ركن يشكل عنصراً إجبارياً أساسياً في الاستخدام، فلا يستقيم المحور دون الخبر ولا يقع الخبر دون إسناد للمبتدأ ولا تتشكل الدلالة إلا من خلال الإسناد بين الركنين فالأصل يتمثل في النظام والضابط الذي تخضع له بنية الجملة الاسمية من حيث الإسناد والعلامات الإعرابية والموقع والتقديم والتأخير والحذف والذكر والتطابق، وفى هذا المبحث يقوم الباحث بعرض الأنماط المستخدمة في اللغة الحديثة وخاصة في الشعر الفلسطيني الحديث والذي كثر فيه استخدام نظام التحويل، ويقصد بالفرع الجملة المحولة عن الأصل.

١) النمط الأول:

النمط المحول كان + اسم + خبر مفرد

ففي هذا النمط يشترط فيه وجود العنصر الأول والثاني بصورة إجبارية وبصورة المفرد مع توافق تام في الإسناد والذي يقود إلى الدلالة التي تنجم عن الإسناد، قال الشاعر:

أيكون ذا حكماً وربك قادرٌ؟ لا ينبغي، إذ كان أمراً مبعداً

يا سيدي نلني الشفاعة إنني عبدٌ حقيرٌ ما فتئتُ مهدداً [1]

([1]) حسين خضر الصياد: ديوان هموم وشجون، ص١٠، ط٢٠٠٦/١م، القدس -فلسطين.

فالاسم الإشاري (ذا) أصله (هذا) ويعود على اسم سابق في البيت السابق في قوله: (في يقظة أسرى الإله بعبده) والأمر المقصود هو الإسراء، واستخدام الشاعر اللفظ الإشاري بالإحالة إلى العنصر السابق ولذلك وقع مبنياً في موضع الرفع بعامل ومؤثر أي في موضع رفع اسم كان، والأصل (الإسراء حلم) ولكن سبق بالاستفهام والذي يشير إلى النفي ودلالة ذلك النفي اللاحق (لا ينبغي) وما اشتملت عليه الجملة من ضمير عائد على اللفظ الإشاري فيلاحظ الربط والتماسك بين مكونات الجملة الأساسية وكذلك الربط بين العناصر بوجود العامل غير أن (كان) تقع تامة إذا وقعت بمعنى: (حصل، ثبت، عاد، رجع، حدث) فإذا اعتبرنا يكون بمعنى من هذه المعاني، ما العامل في نصب (حلماً) وهذا يعني أن الفعل بصورة المضارع وقع ناقصاً ناسخاً فقد وردت الدلالة بصورة المضارع لا بصورة الماضي من خلال الظاهر، ولكن (يكون) رغم أنه بصورة المضارع إلا أن الصيغة أفادت الماضي لأن الفعل حصل وانتهى فلو قال الشاعر أكان هنا أو أكان ذا لأدى الاستخدام إلى دلالة أخرى ربما تبتعد عن المغزى الدلالي المنشود ويلاحظ هذا أمران، الأول: وقوع الاسم المحور معرفة، والثاني وقوع الخبر منصوباً بصورة الإسناد للفعل لا للمحور فهو خبره واجب النصب، ولكن جاز العطف على الجملة المحولة السابقة، غير أن الركن المعطوف يشكل جملة قوله: (وربُك قادراً) فالعطف بين الركنين واضح، ويمكن القول أن العطف في الجملة المعطوفة جاء على الموضع، أي على المحل، أي على موضع اسم وخبر كان لأن موضعهما الرفع.

وهذا الأمر يتفق مع أقوال النحاة، وتبين من استخدام (يكون) معنى الحدث بالإضافة إلى الوظيفة في التحويل، والاتفاق بين القول وأقوال النحاة يظهر من خلال الابتداء في بنية الجملة الاسمية ففي الابتداء يلزم أن تبتدئ بالأعراف ثم نذكر الخبر، يقول سيبويه: (فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام) [١] وهناك أمر آخر أشار النحاة إليه، وهو أن الأصل في كان أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه [٢] غير أن استخدام الشاعر لصيغة المضارع بمعنى الكينونة إلا أن الأمر قد حصل في الماضي، ومن الناحية الدلالية الاستمرار استشعاراً بعظمة ذلك الموقف وأهميته.

وفى البيت الثاني وقع الاسم للفعل الناسط (مافتئ) ضميراً متصلاً والذي يشكل المحور المركزي في الجملة الاسمية و (مافتئ) مركب من (ما) والفعل و(ما) تعيد الإثبات للفعل لأن الصيغة في حد ذاتها تدل على النفي واستخدامها للإثبات ينبغي اقترانه بما ولذلك قال ما فتئت، فالحديث عن الفعل الناسط في هذه الحالة لا يقصد بالفعل دون الحرف وإنما الحرف والفعل معاً للدلالة على الإثبات ثم ورد الخبر منصوباً وفق ضوابط التحويل (مهدداً)، فيلاحظ على الجملة الأسمية: (أنا مهدد) دخل عليها الفعل الناسط وعمل في ركنيها، غير أن الاسم وضع بصورة الضمير المتصل، فالاسم وقع مبنياً والخبر وقع معرباً وهذا وارد في الجملة المحولة في الديوان الفلسطيني وغيره قال:

أنا لست متاعاً في البشر.

قولوا ما شئتم عن نفسي.

أنحوياً كنت أو المهدي؟

أو كنتُ خليعاً في قومي.

أ تكون رهنَ المقصلة؟

كيف ارتضيت بأن تكون المهزلة؟ [٣]

([1]) سيبويه: الكتاب ٤٧/١.

([2]) ابن مالك: التسهيل ص ٥٥، لأبي عبد جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت ٤٦٤٥ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات القاهرة ١٩٦٧ م.

([3]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٤٢.

فالاسم المحور وقع بصور الضمير المتصل والمستكن فهو يشكل المبتدأ وما يليه أسند إليه ولكن هذا الضمير المتصل والذي وقع بصورة الاتصال في الجملة المحولة لم يعد بالشكل الذي يقع فيه بصورة المحور المركزي وإنما يكون منفصلاً فالتحويل يغير الضمير والخبر وقع بصورة المفرد.

وقد تقع كان بصورة الأمر غير أنها لا تفتقر إلى دلالة الحدث. فالتداخل بين الأزمنة الناجمة عن الاستخدام للفعل واضح من خلال الأمثلة السابقة: (أ تكون) (بأن تكون) فهذا لا يقتصر على المضارع وإنما يشتق التداخل الزمني المستقبل والحاضر، وذلك من خلال الاستفهام الذي سبق الفعل وقد تدخل اللام على الفعل (كان) (ليكن) علماً أن الزجاجي أشار إلى هذه اللام التي تدخل على المخاطب فيكون ذلك للتوكيد، إلا أنها لام جازمة للفعل وتحمل الدلالة.

فالفعل (كان) لا يقتصر فيه على الصيغة الماضية فحسب وإنما يخضع للتصريف من الماضي والمضارع والأمر والاستقبال وما لهذه الصيغة من تصريفات شريطة أن تقع الصيغة بصورة النقص، فإذا لم تقع ناقصة لا تقوم بالنسط، لذا فإن النسط مرتبط بالنقص فلا يتحقق التغير في الجملة الأصلية من اسم إلى اسم أي المبتدأ إلى اسم كان والخبر المرفوع إلى خبر كان المنصوب، إلا إذا كانت ناقصة قاصرة عن أخذ الفاعل خاصة بالعمل في ركنين متلازمين ولا يختلف عمل أخواتها عن عملها في الجملة وإن كان اختلاف في البنية والدلالة للفعل نفسه، إلا أن بنية المحور والمسند لهذا المحور تبقى كما هي في الأصل مبتدأ وخبر وفى التحويل اسم للفعل الناقص والخبر ينصب بعمل الفعل.

والأمر من الفعل وقع فيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أن أصله أن يكون باللام، ولكنه كثير في الكلام، فحذفت فيه وأضمرت، فاللام هي الأصل حسب هذا الرأى وما يرد بدون لام يكون أصله باللام، غير أن البصريين رفضوا هذا الأمر استناداً إلى العمل الإعرابي، إذ الفعل بغير اللام غير معرب، والدليل على ذلك أنه لابد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه، لأن الشيء، لا يعرب نفسه، وأضافوا أن الدليل القاطع على أن اللام غير مضمرة هو أن اللام لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل، لأن إضمار العوامل لا يوجب تغير بناء المعمول فيه [1] ونضيف هنا أن الأمر بالصيغة يقع توكيداً لفظياً في جملة خبرية طلبية، ويكون في زيادة اللام على صيغة الفعل زيادة في معنى التوكيد.

ولا تختلف كان وكثير من الأفعال الناسخة عن الأفعال الحقيقية، خاصة في دخول الأدوات عليها وهذا يعني عدم تجردها من الحدثية، ودخول (أن) الحرف الناصب الدال على الصلة على صيغة الفعل (يكون) زيادة في شبهها بالأفعال لا بالأدوات، وكذلك إذا وقعت كان تامة تبقى الدلالة على الكينونة خاصة إذا وقعت كان بمعنى (حدث، حصل، رجع، عاد، وقع) بالإضافة إلى أن صيغة الماضي لم تكن مقصودة لذاتها، بل فيها الإشارة إلى بداية الأمر من الماضي خاصة إذا وقع الفعل، ولكنه غير منقطع عن زمن الحال.

ومن ناحية التقديم والتأخير فقد تقع كان بصورة الماضي والمضارع والأمر والدلالة على الاستقبال، غير أن الاسم قد يتأخر وقد يتقدم الخبر فضوابط الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر في الأصل إلا أن هذين المحورين يخضعان للضوابط نفسها في حالة النسط كما لو كان عليه قبل دخول المؤثر أو العامل الناسط وقد جعل الزمخشري التقديم حراً لبعض هذه الأفعال مقيداً لبعضها الآخر إذا يقول: وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على أسمها وعليها) [2].

(٢) النمط المحول:

كان + اسم + خبر جملة

([1]) الزجاجي: اللامات ص ٩٤، ٩٥ (لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق، ت ٣٣٧ هـ) كتاب اللامات تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

([2])الزمخشري، المفصل ص ٥٦٩.

ويكثر استخدام هذا النوع في اللغة الحديثة المعاصرة ولا يختلف عمل كان في الجملة الاسمية مهما كان نوع الخبر أو الاسم المحوري، فالاسم قد يقع صريحاً وقد يقع ضميراً متصلاً وقد يقع مستكناً وبصور متنوعة إلا أنه يحتل مركزية الجملة فيشكل المحور المركزي، فهذا المبتدأ يتحول إلى اسم تربطه علاقة بالفعل الناقص، إلا أنه يبقى بصورة رفعه، غير أن عامل الرفع في الصورة الأولى يختلف عن عامل الرفع في صورة التحويل.

ويقع الخبر بصور متنوعة، فقد يقع جملة اسمية، وقد يقع جملة فعلية، وقد يقع شبه جملة أو أي تركيب آخر يسد مسد الخبر يسند للمبتدأ، وبالتالي فإن الخبر يبقى خبراً ففي حالة الإسناد يبقى خبراً مسنداً للمبتدأ، ويبقى على علاقة قوية بالمحور ويشكل تحديداً للمعنى أي عنده يكتمل المعنى وبدونه لا يستقيم الكلام في الجملة ظاهراً أو مقدراً، يقول الشاعر:

أنت القوي، أنا الضعيف

لو كنت أبغي رشفةً

أو كنت تمنعها فمي؟؟[١]

فيبدو من خلال الجمل والمقاطع العلاقات التلازمية بين الركن الأول (الفعل الناسط) والركن الثاني والذي يتكون في الجملة (المبتدأ والخبر) فهناك علاقة بين الفعل ومعمولية المرفوع والمنصوب، غير أن الخبر في المقطع الثاني وقع بصورة الجملة الفعلية قوله (أبغي رشفة) فالجملة في موضع النصب، فلا خلاف بين المسند الصريح المعرب أو المبني وبين الجملة الواقعة خبراً في موضع النصب فكلاهما يتمم المعنى في الصورة المحولة، ويعد ركناً أساسياً.. وهناك ملاحظة أخرى أن الجملة الواقعة خبراً اشتملت على ضمير عائد على الاسم المحور (المبتدأ) والذي تحول إلى ضمير متصل في موضع الرفع، ففي مثل هذه الحالة ينبغي الربط بين أجزاء الكلام، وذلك لتجنيب النص اللبس والإبهام، ومن الناحية الدلالية اشتملت الجملة المحولة على دلالة الفعل الناقص، وهناك دلالة زمنية أخرى ناجمة عن استخدام الفعل التام في الجملة الواقعة خبراً وبالتالي فإن الدلالات الحدثية والزمنية تبدو في هذا النوع قوية، بالإضافة إلى ذلك أن هذا الأمر يقوي دلالة كان الحدثية والدلالية، غير أن هذه المواقف تختلف عن الآراء التي نادت بوقوع كان كباقي الأدوات. ونميل نحن إلى الدلالة الحديثة لهذه الصيغة كما أشار عالم اللغة الدكتور سعيد بحيري في المعالجات التي تناولها حول هذه القضية والتي وضح فيها الآراء الحديثة وترجيحاته لبعض الآراء، ونحن من جهتنا نتفق مع الرأي الذي تبناه، وهذا يعنى أن الأمثال الناقصة لا تتجرد من الحدثية والدلالية، ويمكن تدعيم هذا الاتجاه بالمعنى العام والدلالة العامة الناجمة عن الجملة التي تستخدم بشكل محول، وهذه الدلالة العامة ناجمة عن تضافر الدلالات الجزئية لعناصر الجملة والمكونة من العناصر الأساسية الإجبارية بالإضافة إلى العناصر الأخرى المكملة غير الأساسية.

وتأتي أشكال النمط المذكور بصور مختلفة،

١-٢ الفعل + يفعل

كان + يفعل

وهذا يعني أن الصيغة الفعلية الناقصة تذكر في بداية النص أو الجملة، وفى هذه الحالة يجب الإضمار، أي إضمار اسم كان والاسم المحور المركزي لا يجوز إضماره إلا إذا وقع كلام سابق يشير إليه، فلا حاجة لذكره ثانية، وبالتالي ينبغي في هذه الحالة أن يليها الخبر (جملة) أي جملة فعلية فعلها مضارع، فمن خلال هذا النمط يتضح أن المضارع يجب أن يقع مرفوعة (الفاعل) مضمراً أي متمنياً ويقدر من خلال السياق نظراً لوجود دلالة إيمائية وسياقية على هذا المحذوف.

([1]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص ١١٤.

يقول الشاعر:

إن كنت تنبغي عزةً فاسلك طريق الأسلمة. [1]

فالفعل كان بصورة الماضي واسمه ضمير متصل به، ولكن الفعل بصورة البناء فكان ماضية إلا أنها دخلت على المضارع قوله (تبتغي) فالزمن استقى من وجود (كان) واستقى الاستمرار من صيغة الفعل كما أن دلالة الكينونة محسوسة فيها، أو ترد كان الشك في وقوع الفعل، ولا يشبه دخولها على الأفعال دخول الأدوات لأنها تخالفها في الفصل، حيث يكون الفصل جائزاً مع كان وأخواتها وغير جائز مع الأدوات مثل (قد والسين وسوف).. وهو مما يرجح شبهها بالأفعال لأنها تدخل على الأفعال دخول الأفعال على بعضها، كما في جمل الحال (خرج يضمك، أقبل يجري... واسمها ضمير مستند أو بارز، وخبرها الجملة الفعلية في موضع النصب التي تتضمن عائداً على الاسم المتقدم يربط بين المفرد والخبر الجملة الفعلية.

وقد يقع الفعل المضارع المتصدر للجملة الخبرية بصورة الإثبات وقد يقع منفياً، غير أن هذا لا يؤثر على البناء والرصف والمعنى العام الناجم عن استخدام كان وخبرها الجملة.. وقد يضمر الفاعل وقد يقع ضميراً متصلاً غير أنه يشكل ضميراً ورابطاً بين الأجزاء المتقدمة والعناصر اللاحقة.

وهذا الفاعل الذي وقع مضمراً في الفعل التام تقدم مع الفعل الناقص ليصير محوراً لكل الجملة المحولة عليه. وما يلاحظ على الفعل الناقص أنه سبق بالشرط أو بأداة الشرط مما يدل على ارتباط كان بالحدث (الدلالية) وعلى فعليتها، وإخراجها من معنى الأداة إخراجاً تاماً فكيف تدخل الأداة على الأداة وهل تقع الأداة فعل شرط؟ هذا لا يجوز، ووقوع كان فعل شرط في النص دليل على فعليتها وحدثيتها ووجود المفارقات بينها وبين الأفعال الحقيقية.

٢-٢ الفعل (كان + قد + فعل)

وتتكون هذه الأبنية من (كان) بصورة الماضي ثم استخدام (قد) الدالة على التحقيق وهذا يعني أن (قد) تدخل على الفعل فتعمل على زيادة التوكيد، فإذا دخل الحرف قد على الفعل الناسط فإن عمله في التوكيد يتضح أكثر لأن كان في الأصل تعمل على تحديد الزمن، وكذلك الحال الزيادة في التوكيد من خلال استخدام (قد) يعمل على توضيح صفة التوكيد الزمني الناجم من خلال استخدام (كان) و(قد) فالزمن وإن كان قد انتهى فإن (قد) تكسبه معنى القرب، وتكون الدلالة الزمنية التي تختص بها هذه البنية وهي ثبوت وقوع الفعل من كان في زمن قريب منقطع من تركب قد مع الماضي.

ووقع الخبر في المقطع الثاني جملة فعلية (يجول تيهاً) واشتملت الجملة على رابط ينبغي أن يقع رابطاً بين الجزء الأول والثاني، والذي خرج ليتصدر التركيب ويحمل عليه.

٣) النمط المحول:

الفعل (ما زال)، (ما فتئ)، (ما انفك) + الخبر

والأفعال في حد ذاتها للنفي، فإذا أريد منها الإثبات ينبغي أن يتقدمها النفي لإفادة الإثبات لأن النافس يزيل النفي في أصله، فيصبح التركيب دالاً على الإثبات، وبالتالي يصبح الاستعمال كاستعمال (كان) غير أن هذه الأفعال تختص بالدلالة على استمرار الفعل بفاعله في زمانه، يقول ابن يعيش: قد ذكرنا أن هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد، نحو: ما زال ولم يزل، وذلك قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره، وذلك إنما يكون مع مقارنة حرف النفي لأن استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض، لأنها إذا عريت من حرف النفي لم تفد الإثبات والغرض فيها إثبات الخبر، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي، ويمكن ملاحظة استخدام هذه الأفعال المسبوقة بالنفي والتي تفيد الإثبات:

([1]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٣٤.

ما زال يدعو في الصبيحة والمسا كيما يزول شقاؤه ما زالا.
ما أنفك يطمع في الفلاح وفى الرضا يا ويحه عنه العناها انفكا. [١]
فما فتئ الفؤاد يسهم في وجدٍ للقياها. [٢]
ما زلت أغلق أبوابي
والنوم يغالب أجفاني
إن كان قوامك فتاناً
يغري نظري
يعمي بصري
فأنا ما زلت من البشر [٣]

يلاحظ على الأفعال المسبوقة بالنفي أنها استخدمت بصورة الماضي وصيغة في المضارع (يزول) غير أن الشاعر استخدم (ما) النافية في الماضي، والمضارع ولم يقل (لا يزال) وإنما أراد بذلك الزوال ولم يرد الإثبات، غير أنه استخدم ثانية (ما زالا) فيلاحظ على الخبر مع (ما زال) وقع على الخبر مع (ما زال) وقع جملة (يدعو في الصبيحة، ولذلك مازلت (أعلق) وقع الخبر شبه جملة في تدله ما زلت في البشر وهذا لا يختلف عن استخدامات الخبر المتنوعة مع الأفعال الناقصة الأخرى. واستخدام (ما) النافية مع الماضي وهذا يتفق مع آراء النحاة، لأن استخدام (لا) مع الماضي يدل على الدعاء في الأغلب) [٤] وكذلك الفعل (لما فتئ) بصورة الماضي الناقص وخبر جملة فعلية وكذلك الفعل (ما أنفك) بمعنى النقص وخبره جملة فعلية (يطمع).

٤) النمط المحول:

حماد + الاسم + الخبر

وهذا الاستخدام ليس بغريب وإنما شاع استخدام هذا النمط في اللغة المعاصرة لدى الكتاب والمبدعين، غير أن المجال لا يتسع للحديث عن كيفيات الاستخدام النحوي لهذا النمط ونكتفي بمعالجة النمط من الناحية التركيبية، فالفعل من الأفعال الناقصة، ولكن ينبغي أن ويحمل معنى ودلالة النقص، وإلا خرج عن النقص وأصبح في حكم الأفعال التامة أو الحقيقية.

ويقع هذا النمط بصور متعددة، وخاصة الخبر الوارد في الجملة المحولة، فقد يقع الخبر اسماً مفرداً صريحاً واجب النصب مسنداً للعامل المؤثر وفق ضوابط التحليل، والفعل في حد ذاته يتصرف ويقع بصورة النقص وصورة الفعل التام، غير أن وقوعه تاماً ينبغي أن يحمل دلالة تختلف عن دلالة الفعل الناقص، فإذا وقع بمعني (رجع) ينبغي أن يكون لازماً ينبغي أن يحمل دلالة تختلف عن دلالة الفعل الناقص، فإذا وقع بمعني (رجع) ينبغي أن يكون لازماً من الأفعال اللازمة وإذا يرفع؟؟؟؟ التحول، فإن هذا يحمل دلالة النفي وهذا التحول الدلالي لصيغة الفعل (صار) يقترن مع لزومه أو نقصه. تاماً بمعني (جار) في التعدي بحرف الجر كما ورد في تفسير ابن يعيش لقول الزمخشري: (ومعنى (صار) الانتقال، وهو في ذلك على استعمالين، أحدها كقولك صار الفقير غنياً، والثاني: صار زيد إلى عمرو) [٥]

وقد استخدم الفعل في اللغة الحديثة في الشعر الحديث في ديوان الشاعر حسين خضر الصياد بصورة النقص فالفعل وقع ناقصاً وفى هذه الحالة ينبغي أن يكون بمعنى الانتقال والتحول، قال:

([1]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٢٧.
([2]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٢٨.
([3]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٧٤.
([4]) ابن مالك: التسهيل ص ٥٤.
([5]) الزمخشرى: المفصل ص ٢٦٦، ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٣/٧.

صارت الذكرى خيال.

نلهو بها عبر السنين.[١] ، وقال:

فصار الشافعي يجول تيهاً فلا الأحناف لا بل وابن حزم[٢]

ففي المثال الأول وقع الفعل ناقصاً، غير أن الخبر وقع مفرداً ولكن سُكّن بسبب البناء الشعري في القصيدة، والأصل في الجملة المحولة عن الجملة الأصلية أن يستقيم معناها، بالإضافة إلى الدلالة الزمنية والحدثية التي يضفيها الفعل على الجملة وخاصة الفعل الناقص، فجاء الاسم صريحاً والخبر اسماً مفرداً والجملة المحولة يمكن تجريدها من الفعل الناسط، وفى هذه الحالة ينبغي أن يقع الإسناد بين الركنين المبتدأ والخبر فيمكن القول: (الذكرى خيال) ولكن هذا الإسناد لا يشتمل على ارتباط الزمن فالارتباط الزمني يأتي من خلال استخدام الأفعال الناقصة مع الأطراف والعناصر المسندة في الجملة الاسمية.

ولا يختلف الفعل (صار) عن الأفعال الأخرى في التصريف والإسناد فقد يسند إليه الضمير: صرت، ولم صرتم، صرتما، صاروا، صارا، وكذلك يقع بصورة الماضي والمضارع والاستقبال، غير أن الاستعمال في البناء التحويلي يختلف في الاستعمال الحقيقي للأفعال التامة الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن الدلالة العامة والوحدة الدلالية الكبرى ينبغي أن تقع متماسكة من خلال الرصف والاستخدام، ولذا فإن الاختيار السليم واستخدام صيغة (ما) ينبغي أن يكون مناسباً للنص والدلالة والبناء.

٥) النمط المحول:

الفعل ما دام + الخبر

وقد ورد استخدام الفعل ناقصاً في لغة الشاعر الفلسطيني، ومن ناحية البناء ينبغي أن يتصدر الفعل (ما) الظرفية، أو يستخدم (ما دام) في هذا المعنى وهو توقيت الفعل، فليست (ما) نافية كما هي في الأفعال الأخرى، إنما (ما) كما يقول ابن يعيش: هنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان[٣] أي أن هذه الصيغة تقع بتأويل دوام أو مدة دوام، والدليل على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولاً، أي لا تتصدر النص أو الكلام، وإنما تستخدم بعد كلام متقدم وهذا يفيد أن ما دام يشتمل على الإضمار، أو لابد أن يتقدمه ما يكون مظروفاً، وهذا يستشف من قول الزمخشري (ولذلك كان مكثراً إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لابد له مما يقع فيه) [٤] وفى هذه الحالة يقتضي المقام وقوع الفعل بصورة الماضي حتى تستكمل الدلالة على الماضي من خلال الاستخدام وقد توفرت كافة الشروط التي وضعها النحاة لاستعمال (ما دام) في معنى التعليق الزمني كما يقول د.تمام حسان [٥] وقد يقع الخبر اسماً صريحاً أو جملة فلا خلاف في وقوع الخبر كما يقع مع كان والأفعال الناقصة فيلاحظ:

ما دمتُ أشعر بالهوى أنا لست من جنس الضمور[٦]

ما دام الحبُّ لي استعبدَ[٧]

ما دام عيشي حبُّها[٨]

([1]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٩٢.
([2]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٣١.
([3]) الزمخشري: المفصل ص ٢٦٨، ابن يعيش: شرح المتصل ١١١/٧.
([4]) المرجع السابق ص ٢٦٨.
([5]) د/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٩.
([6]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٥١.
([7]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٥٩.
([8]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٦٠.

ففي المثال الأول وقع الاسم المحور ضميراً متصلاً والجملة الفعلية خبر ا لفعل الناقص مشتملة على ضمير رابط وكذلك في المثال الثاني وقع الاسم صريحاً والخبر جملة فعلية، أما الخبر في الجملة الثالثة فقد وقع جملة اسمية (عيشي حبُّها).

٦) النمط المحول:

الفعل ظل + الاسم + الخبر

ويعد الفعل ظل من الأفعال التي تعامل معاملة النقص والنسط فهو من أخوات كان وظل تدل أيضاً على الزمن الماضي والذي تكتسبه الجملة الاسمية من خلال استخدام (ظل) غير أنها من جهة المعنى لا تدل على اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص بها الذي أخذ من اشتقاقها، وهو فعل الشيء في النهار دون الليل، وإنما يغلب على المعنى أنه بمعنى التغير والتحول، أي بمعنى صار (وهو لدى النحاة المعنى الثاني الذي يستخدم فيه هذا الفعل) [١] فيلاحظ على الشاعر أنه استخدم الصيغة الفعلية الناقصة.

ستظل بينَ الموتِ والسقم الذي ... يعلو دماغك عبره الأرقاح [٢]

أبقاكِ إلهي لي دوماً ... لأظل صريع الأنظار [٣]

يسافر في كل الدنيا ... ويظل يسافرُ ويسافر

وأنا مخلوق من بشر ... أ أظل على العشقِ أ صابر؟ ! [٤]

إني أعاهد حبَّها

لأظلَّ رهن قيودها

وأظل عبد تصورها [٥]

فيلاحظ في المقطع الأول استخدام الشاعر الفعل (تظل) ويكن اقتران السين حرف التسويف أو الاستقبال يحمل دلالة الأفعال والاستمرار الزمني من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، غير أن الاسم مضمر. ثم جاء شبه الجملة الظرفية (بين) والتعلق واضح أي أن الظرف متعلق بالخبر، على حين أن استعمال الفعل في المقطع الثاني جاء بصورة المضارع مع عدم اقتصار الزمن على الحال أو الحاضر وإنما يعني الامتداد والاتصال من الحاضر إلى المستقبل، مستخدماً اللام التي وردت لتحليل الأمر السابق (أبقاك إلهي) مع وجوب الإضمار للاسم المحور المركزي في الجملة الاسمية الأصلية، ثم جاء الخبر اسماً صريحاً متصلاً بالإضافة، ولكن في المقطع الثالث استخدم صيغة الفعل المضارع الناقص مسبوقاً بالهمزة همزة الاستفهام فالمضارع أو الحاضر مع الاستفهام يفيد دلالة معينة في الاستخدامات الدلالية، ويمكن القول أن الدلالتين ربما تشكلت منها دلالة أخرى تفيد الاستغراب. وكذلك الحال في المقطع الأخير، وهنا ملاحظة هامة ليبدو من خلال هذا الاستخدام أن الصيغة الناقصة استخدمت في المضارع، ودلالياً يستشف الاستمرار الزمني والاتصال الزمني من الزمن الماضي والحاضر والاتصال بالمستقبل.

٧) النمط المحول:

الفعل (ليس) + الاسم + الخبر

و(ليس) من الصيغ الفعلية الناقصة إلا أن هذا الفعل لا يستخدم إلا بصورة الماضي ولا ينصرف ويقع جامداً، غير أن هذه الصيغة تقبل اتصال الضمير بها، وتعمل في الجمل الاسمية كعمل كان،

([1]) الزمخشرى: المفصل ٢٦٧، ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٦/٧.
([2]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٣٥.
([3]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٤٣.
([4]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٤٩.
([5]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٦١.

ولكن من الناحية الدلالية تنص على النفي فتنفي العلاقة المسندة من الخبر إلى المبتدأ من ناحية المضمون، إلا أنها لا تنفي الإسناد، ويقع الخبر معها بصور مختلفة، فقد يقع جملة فعلية.

معشر الإسلام هبوا ليس تنفعنا الأناة [1]

فالفعل وقع ناقصاً ناسخاً بصورة الماضي ناصاً على النفي، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع والاسم المحور مقدر، وقد سبق الحديث عن الفعل (ليس) إلا أنه لا يستخدم إلا للنفي ولا يختلف عن كان من حيث العمل في المحور والخبر.

العلاقات الدلالية بين الوحدات اللغوية:

تتكون الجملة المحولة من صورتين أو شكلين أساسيين، الشكل الأول الصورة التركيبية للجملة الاسمية والتي يسند فيها الخبر للمبتدأ، والصورة الثانية، صورة الجملة بعد دخول الناسط عليها، ولا يقتصر الناسط على الفعل الناقص فقط، وإنما هناك أفعال أخرى تعمل عمل كان وأخواتها، ولكن بوجه عام لا تعمل إلا في المبتدأ والخبر، وكذلك الحال الحروف الناسخة، فهذه الجملة المحولة تتكون من عدة عناصر ووحدات لغوية تستخدم في الجملة، وكل عنصر فيها يؤدي وظيفة دلالية وإعرابية تبدو من خلال الاستخدام والرصف.

ويمكن القول أن العلاقات الدلالية تبدو متماسكة مترابطة من خلال الانسجام والجملة لهذه العناصر التي تشكل التركيب المحول، ولذا فإن الدلالة الزمانية الحدثية تبدو في صدارة الجملة وخاصة الدلالة الناجمة عن استخدام الفعل الناسط أو الحرف الناسط وعمله ووظيفته ورتبته وارتباطه بالركنين المبتدأ والخبر يتصدران الدلالات الأولية في الجملة المحولة.

أما الدلالة الثانية الجزئية التي تشكل جزءاً من الدلالة العامة فهي دلالة المحور المبتدأ في جملة (الأصل) وهذا العنصر خرج من موضعه ورتبته ليحتل رتبة ثانية يتحول إلى اسم للفعل الناسط، ولذا فإن التحول يصيب كافة أركان الجملة، غير أن الدلالات لا تتفكك ويبقى النص متماسكاً في عراه، ثم يلحق بهذه الدلالات دلالة الخبر والتي تعد دلالة جزئية لا تنفصل عن الدلالة، وبالتالي يمكن القول أن الجملة المحولة تشتمل على دلالات ناجمة عن عناصر لغوية أساسية إجبارية، وهذه العناصر لا يستغنى عنها، فلا يستغنى عن الخبر ولا عن المحور ولا عن العامل المؤثر، لإنتاج تحويل (ما) في جملة الأصل.

ومن جهة أخرى تلعب هذه الدلالات دوراً في الدلالة العامة، والدلالة الكبرى التي تنتج عن الجملة المحولة لا تقتصر على الجملة في كثير من الأحيان، وإنما تمتد وهذا يعني الامتداد الدلالي في النص، وقد تبني كافة الدلالات التالية لها على ما في الأولى من دلالة عامة، وهذا يعني الامتداد اللغوي، فقد يتصدر الجملة أو النص لفظ اسم أو فعل، وبالتالي تبنى الصياغات والأبنية اللاحقة عليه لذا تبدو النصوص في حد ذاتها وحدة دلالية كبرى ناجمة عن تلاحم وتماسك الوحدات الصغرى.

وتجدر الإشارة إلى أن النص يخضع لمؤثرات داخلية وخارجية، وتستخدم فيه الجوانب المادية وخاصة اللغة التي تشكل الجانب المادي، وهذه اللغة ينبغي أن توظف بصورة تتناسب تماماً مع الفكرة المنشودة، بحيث يتم الإستناد على عناصر محورية مركزية، أي عناصر لغوية تلعب دوراً بارزاً في تحديد العلاقات على المستويات الأفقية والمستويات الرأسية، فالأبنية والتراكيب والظواهر المتعلقة بهذه الأبنية لا يقتصر في دلالاتها على الجملة فحسب، وإنما يمتد تأثيرها إلى الجملة اللاحقة التي بنيت على المتقدم.

([1]) حسين الصياد، مرجع سابق، ص٢١.

نتائج البحث:

من خلال الدراسة والبحث تبين أن استخدام الأفعال والحروف التي تعمل في المحاور الأساسية متفاوتة، وهذا التفاوت يعود إلى كيفية استخدام الشاعر لمعجمه واختياره لهذه العناصر اللغوية ومن القضايا الأساسية التي توصل الباحث إليها:

١- استخدمت الأفعال الناقصة الناسخة في النصوص الحديثة بشكل موسع، إلا أن الأمر البارز فيها أن كثيراً من هذه الأفعال لم يستخدم في النصوص.

٢- الفعل الناقص لا يختلف عن الأفعال من الناحية الحدثية والزمانية، ويضفي على الجمل الاسمية الدلالة الزمنية والوجهة الزمنية من حيث التوقيت والتحديد الزمني.

٣- العلاقات الدلالية الزمانية والدلالات الحدثية والمعاني تبدو متماسكة من خلال استخدام الفعل في التحويل أي في الجملة المحولة، ولذا ينبغي أن تبدو الوحدة الكبرى من خلال التحويل، والتي تختلف عن الوحدة الدلالية في الجملة قبل التحويل.

٤- اتضح من خلال الدلالة والبحث أن الأفعال الناقصة أفعال وليست أدوات، ولا يمكن التعامل معها بصورة الأدوات العاملة وغير العاملة، والفعل يختلف كل الاختلاف عن الأداة، وإن كانت هناك أدوات تعمل في الجملة الاسمية جملة الأصل من المحور والخبر.

٥- يبدو التباين واضحاً في الإسناد وخاصة في الجملة المحولة فيصبح المبتدأ اسماً أو عنصراً تابعاً ليس متبوعاً، وبالتالي يرتبط بالفعل الناسط، وكذلك الخبر الذي يرتبط بالفعل أو الأداة.

٦- تبقى الأفعال الناقصة أفعالاً بصورة النقص وكذلك إذا وقعت تامة فإنها تعامل معاملة الأفعال الحقيقية في الاستخدام اللغوي.

المراجع:

(١) ابن عقيل: شرحه على ابن مالك ص ٢٥٠ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، د.ت.

(٢) ابن مالك: التسهيل ص ٥٥، لأبي عبد جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت ٦٤٥ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات القاهرة ١٩٦٧ م.

(٣) ابن يعيش: (شرح المفصل ٨٩/٧ لموفق الدين ابن يعيش، ت: ٦٤٣ هـ)، مكتبة المتنبي القاهرة، د.ت.

(٤) أحمد سليمان ياقوت: النواسخ الفعلية والحرفية ص ٣٨ دراسة تحليلية مقارنة، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٨٤ م.

(٥) الزجاجي: اللامات ص ٩٤، ٩٥ (لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق، ت ٣٣٧ هـ) كتاب اللامات تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

(٦) المستشرق برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية تصميم د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٩٢ م.

(٧) السيوطي: الأشباه والنظائر ٥٦/٢ لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان ورفاقه، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.

(٨) المبرد: (ابو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ) ٩٧/٣. المقتضب تحقيق محمد عبد الخالف عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٤ م.

(٩) الزمخشرى، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت، ٥٣٨ هـ). المفصل في علم العربية ط٢، دار الجيل، بيروت د.ت.

(١٠) الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، ت / ٦٨٨) شرح كافية ابن الحاجب ٢٩٠/٢، ط/ ١، القاهرة ١٣١٠هـ.

(١١) حسين خضر الصياد: ديوان هموم وشجون، ط٢٠٠٦/١م، القدس، فلسطين.

(١٢) د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٧٩، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

(١٣) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

(١٤) د. سعيد بحيري: ظواهر تركيبية، دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة ص: ١٨٣ ـ مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٩٥ م.

(١٥) د. سعيد بحيري: نظرية التبعية في التحليل النحوي ص ١٨٥، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١، ١٩٨٨م.

(١٦) د. محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٣٩، دار المعارف ط ١٩٦٤.

(١٧) سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠ هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٦٦- ١٩٧٥م.

(١٨) فندريس: اللغة ترجمة المرحوم الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور/ محمد القصاص، الانجلو المصرية - ١٩٥٠ م.

(19) Wiliam wright , A.gramer of Arabic Language Pal , London , 1974.